

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

متى يحكم بإسلام اللقيط أو كفره .

قوله : ويحكم بإسلامه بلا نزاع إلا أن يوجد في بلد الكفار ولا مسلم فيه فيكون كافرا .  
وهذا المذهب وعليه الأصحاب .

قال الحارثي : فالذهب عند الأصحاب : الحكم بکفره وجز به في الوجيز وغيره وقدمه في المغني و المحرر و شرح الحارثي و الفروع و الفائق و غيرهم .

قال المصنف والشارح : وقال القاضي : يحكم بإسلامه أيضا لأنه يحتمل أن يكون فيه مؤمن بكتم إيمانه .

قال الحارثي : وحكي صاحب المحرر وجها بأنه مسلم اعتبارا بفقد أبيه .

فائدة : لو كان في دار الإسلام ولد كل أهلها ذمة ووجد فيها لقيط حكم بکفره وإن كان فيها مسلم حكم بإسلامه قولا واحدا فيما عند المصنف والشارح وغيرهم .  
وقيل : يحكم بإسلامه إذا كان كل أهلها ذمة .

قال الحارثي : اختاره القاضي و ابن عقيل .

قوله : فإن كان فيه مسلم فعلى وجهين .

يعني : إذا كان في بلد الكفار مسلم ولو واحدا قاله في التلخيص و شرح الحارثي وأطلقهما في الهدایة و المذهب و المستوعب و الخلاصة و المغني و الشرح و الرعايتين و الحاوي الصغير و شرح الحارثي و الكافي و شرح ابن منجا .

أحدهما : يحكم بکفره وهو المذهب جزم به في المنور و الفروع و الفائق

والوجه الثاني : يحكم بإسلامه جزم به في الوجيز .

فائدةتان .

إحداهما : قال الحارثي : مثل الأصحاب في المسلم هنا بالتاجر والأسير واعتبروا إقامته زماننا ما حتى صر في التلخيص : أنه لا يكفي مرورة مسافرا .

وقال في الرعاية : وإن كان فيها مسلم ساكن : فاللقيط مسلم .

الثاني : قال في الفائق : لو كثر المسلمين في بلد الكفار : فللقريطة مسلم و قاله ابن عبدوس في تذكرة وصاحب الرعايتين و الحاوي الصغير وغيرهم ومثل مسألة الخلاف في الرعاية بالمسلم الواحد